

بمشاركة فلسطين.. انطلاق أعمال الدورة الـ37 لمجلس وزراء البيئة العرب في القاهرة

الفلسطينية في جهود المحافظة على البيئة وحمايتها في ظل الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة.

وطالب المجلس الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية بتوفير مزيد من الدعم لبناء القدرات في دولة فلسطين، وتنفيذ مشاريع لحماية البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومساعدتها على الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية الدولية. كما طالب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمواصلة اتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير تقييم الوضع البيئي في غزة بعد العدوان الإسرائيلي 2008-2009، وفق قرار المجلس الحاكم رقم (SS.XI/6)، والمتعلق بالوضع البيئي في قطاع غزة، إلى جانب ما ورد في الدراسة المكتبية حول الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي أصدرها البرنامج عام 2003.

وطالب المجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بإعداد تقرير لتقييم الوضع البيئي في قطاع غزة بعد الحرب، وتقدير تكلفة التدهور البيئي الناتج عن الدمار والتخريب.

كما طالب البرنامج بمواصلة السعي لإيفاد الخبراء والمختصين لإعداد الدراسة الخاصة بالآثار البيئية والصحية للتلوث الناشئ عن مصنع "جيشوري" ومجموعة المصانع الإسرائيلية المحاذية للخط الأخضر في منطقة طولكرم شمال الضفة الغربية، وفق شروط المرجعية المتفق عليها سابقا بين دولة فلسطين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإطلاع المجلس في دورته المقبلة على ما تم بهذا الشأن.

ودعا المجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مكتبه الإقليمي لغرب آسيا، إلى مواصلة متابعة تنفيذ القرار رقم 15/2، المعنون "حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح"، الصادر عن الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، خاصة الفقرة السابعة منه.

وطالب المجلس البرنامج بتوفير الموارد المالية اللازمة والاستمرار في تعبئة الأموال لتنفيذ البنود المتعلقة بالوضع البيئي في فلسطين، وإعطائها الأولوية.

وثنَّ جهود الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم فعاليات لبناء القدرات الفلسطينية، ودعا إلى مواصلة التنسيق والتعاون في مجال البعد البيئي ضمن خطة التنمية المستدامة.

كما دعا المنظمات ذات العلاقة إلى التنسيق مع الجهات المختصة لإعداد دراسة معمقة حول كلفة التدهور البيئي في فلسطين، بالتعاون مع سلطة جودة البيئة، وعقد ورشة عمل لبناء القدرات الفلسطينية حول كلفة التدهور البيئي في أقرب وقت.

والموارد الطبيعية والعناصر البيئية والبنية التحتية، مشيراً إلى أن سلطة جودة البيئة تعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توثيق وتقييم الأضرار المادية التي لحقت بالقطاع البيئي، تمهيدا لإدراج نتائجها ضمن جهود التعافي وإعادة الإعمار البيئي في قطاع غزة.

وطالب سمحان بتقديم الدعم لمعالجة الأضرار والخسائر البيئية في قطاع غزة جراء الحرب، مشيراً إلى أن دولة فلسطين، من خلال سلطة جودة البيئة، تواصل جهودها الوطنية في عدد من المجالات، بينها استكمال العمل على المسودة الثانية لمشروع قرار بقانون البيئة، ومراجعة الحوكمة وتعزيز الشفافية، وإعداد الخطة الوطنية لإدارة النفايات الخطرة، واستراتيجية التحول الرقمي لأعمال السلطة، وسياسة وطنية لإدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية.

وأضاف أن العمل جار أيضاً على إعداد منهجية معتمدة لدمج البيئة وتغيير المناخ في السياسات الوطنية، فيما اعتمد مجلس الوزراء مناطق التنوع الحيوي المحدثه ضمن المخطط الوطني المكاني 2050، وأنجزت فلسطين التقرير الوطني السابع للتنوع الحيوي، وباشرت إجراءات اعتماد محميات محيط حيوي في بيتير وشوباش وحديقة جيولوجية في منطقة أريحا بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو".

وفيما يتعلق بالتمويل المناخي والتعاون الدولي، أشار سمحان إلى انضمام فلسطين رسميا إلى صندوق التكيف وصندوق الخسائر والأضرار التابعين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واعتماد صندوق تطوير وإقراض البلديات في فلسطين كجهة وصول مباشر لدى صندوق المناخ الأخضر، والحصول على موافقة أولية لتمويل مشروع بقيمة 45 مليون دولار لصالح القطاع الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة.

كما أشار إلى استكمال إعداد خطة المساهمات المحددة وطنياً "NDC3.0"، واعتمادها مؤخراً

من مجلس الوزراء.

وفي ختام أعمال المجلس، ثمنَ الحضور جهود الدول العربية في دعم تسليط الضوء على الوضع البيئي في فلسطين، والسعي لتنفيذ قرارات المجلس بهذا الخصوص، مطالبين الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية بمواصلة إثارة ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من تخريب ممنهج للبيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة، في المؤتمرات والاجتماعات والندوات الإقليمية والدولية، وحشد الدعم الدولي للقضايا العربية.

وثنَّ المجلس إنجازات سلطة جودة البيئة

القاهرة- الحياة الجديدة- انطلقت، أمس الخميس، أعمال الدورة العادية الـ37 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، برئاسة اليمن خلفا لموريتانيا، بمشاركة وزراء البيئة في الدول العربية أو من يمثلونهم، وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال البيئة.

ومثل دولة فلسطين في الاجتماع رئيس سلطة جودة البيئة زغلول سمحان، والمستشار الأول تامر الطيب، والسكرتير الثالث علا عامر من مندوبية فلسطين لدى جامعة الدول العربية.

وأكد سمحان أهمية استمرار الدعم العربي لتعزيز صمود شعبنا على أرضه، وتمكين المؤسسات الوطنية من أداء دورها في حماية البيئة الفلسطينية وتعزيز قدرتها على مواجهة آثار الاحتلال، وترجمة قرارات المجلس إلى برامج وخطط عمل فعلية على أرض الواقع. وقال إن الاحتلال الإسرائيلي يشكل عائقاً أمام تحقيق العدالة المناخية والتنمية المستدامة، من خلال السيطرة على الموارد واستنزافها، وفرض الحصار والابتزاز المالي.

وأشار إلى أن الدورة تنعقد تحت شعار "استدامة المراعي لتعزيز القدرة على الصمود"، في ظل تعرض المنطقة العربية لتداعيات تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي وفقدان التنوع الحيوي، ما يتطلب تعزيز العمل البيئي العربي المشترك وتطوير السياسات والبرامج لحماية المراعي والأراضي والموارد الطبيعية.

وأضاف أن أهمية الدورة تتعزز في ضوء انعقاد مؤتمرات الأطراف للاتفاقيات البيئية الدولية الثلاث المعنية بتغير المناخ والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر، بما يتيح تعزيز التنسيق العربي وتوحيد المواقف في المحافل الدولية بما يعكس أولويات المنطقة وتحدياتها.

وأوضح سمحان أن الاحتلال يسيطر على أكثر من 64٪ من أراضي الضفة الغربية المصنفة "مناطق ج"، والتي تضم أراضي المراعي الفلسطينية، ما يحول دون إدارة هذه الأراضي والسيطرة عليها، وتقدر مساحتها بنحو 2000 كيلومتر مربع.

وأشار إلى ما تتعرض له الأراضي من توسع استيطاني واقتطاع المزيد منها، وتخريب المزارع وسرقة الماشية وحرق الأشجار وتدمير الأراضي الزراعية ومصادر المياه.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، قال إن أحدث تقييم جغرافي أجرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية، واستنادا إلى بيانات حتى نهاية حزيران/يونيو 2026، أظهر أن 97٪ من الأراضي الزراعية في القطاع إما مدمرة أو يتعذر الوصول إليها، ولم يتبق سوى نحو 3٪ سليمة ومتاحة ويمكن الوصول إليها للزراعة.

وأضاف أن دمارا واسعا طال الغطاء النباتي



أكاليل زهور على أضرحة شهداء الثورة الفلسطينية وضحايا غارة حمام الشط في تونس

واستذكر القدومي شهداء حمام الشط، وقال إن الغارة فشلت في اقتلاع القضية الفلسطينية، مؤكداً أن الدم الفلسطيني والتونسي الذي امتزج على أرض تونس سيبقي شاهداً على عمق العلاقة بين الشعبين، وعلى وقوف تونس إلى جانب فلسطين وحقوق شعبها.

وانتقل المشاركون عقب ذلك إلى النصب التذكاري في مدينة حمام الشط، حيث قرأوا الفاتحة ووضعوا أكاليل الزهور تليداً لذكرى الشهداء وتجديداً للعهد بمواصلة النضال الوطني حتى استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وشهدت الفعالية حضوراً واسعاً لمسؤولين تونسيين، وعائلات الشهداء التونسيين، وأبناء الجالية والطلبة الفلسطينيين والأطر التنظيمية، إلى جانب عدد من مناصري القضية الفلسطينية.

وأكد القدومي في ختام كلمته أن "دماء شهداء حمام الشط ستظل نبراساً يضيء درب النضال"، مجدداً التأكيد على مواصلة العمل حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.



الوزير الأحمد يبحث مع نقابة أصحاب مكاتب التكمسي تنظيم وأئمة قطاع النقل

الراغبة في تقديم خدمات النقل عبر التطبيقات، والمفاضلة بينها وفق المعايير والأنظمة والقوانين التي تعتمدها وزارة النقل والمواصلات ووزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي.

من جانبه، أشار نخلة إلى أن النقابة عملت مؤخرا على إجراء انتخابات وتجديد الشريعة للجسم النقابي، مؤكداً أن ذلك يسهم في معالجة قضايا القطاع من خلال التنسيق مع الجهات الرسمية.

وبين أن تطبيق النقل يمثل خطوة مهمة لتنظيم العمل في القطاع، لما يوفره من أدوات لمتابعة المركبات وتقييم السائقين وتنظيم الخدمة، بما يحقق مصلحة السائق والراكب على حد سواء.

وتناول اللقاء كذلك عددا من الملفات المتعلقة بقطاع مكاتب التكمسي، من بينها آليات ترخيص المكاتب الجديدة، وأوضاع المكاتب المتعثرة، وسبل معالجتها وتنظيم عملها، بما ينسجم مع الأنظمة والتعليمات المعمول بها.

تونس- وفا- وضع سفير دولة فلسطين لدى تونس رامي القدومي، أكاليل من الزهور على أضرحة شهداء الثورة الفلسطينية الذين قضوا على أرض تونس، وعلى أضرحة شهداء الغارة الإسرائيلية على ضاحية حمام الشط جنوب العاصمة تونس، وذلك في الذكرى الحادية والأربعين للغارة. وشارك في الفعالية مسؤولون محليون، بينهم معتمد حمام الأنف سامي بن عمر، ومعتمد حمام الشط هالة العامري، إلى جانب كوادر سفارة دولة فلسطين وإقليم حركة "فتح" في تونس، وطلبة فلسطين وعمال فلسطين وأبناء الجالية الفلسطينية، وحشد من أبناء الشعب التونسي.

وقال القدومي، في كلمة خلال إحياء الذكرى، إن "فلسطين تواجه العدوان ذاته إلى اليوم وإن تغيرت أدواته"، مشيراً إلى عمليات الاقتحام والتجسير اليومية في الضفة الغربية. وأضاف أن حضور القضية الفلسطينية يتزايد على الساحة الدولية، مستشهدا بمغادرة عشرات الوفود قاعة الأمم المتحدة عند بدء خطاب رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، معتبرا ذلك مؤشراً على حجم الاعتراض الدولي.

بمشاركة نحو 300 طبيب وطبيبة: بلدية الخليل تطلق حملة "حياة.. نبض أكتوبر"

فئات المجتمع، مشيراً إلى أن هذه الحملة تأتي انطلاقاً من مسؤولية البلدية تجاه أبناء الخليل، ولا سيما في توفير فرص للفحص والاستشارة الطبية المجانية، بما يتيح لذوي الدخل المحدود الاستفادة من الخدمات الصحية ويعزز الوعي بأهمية الوقاية والكشف المبكر. وأضاف أن جزءاً من الفعاليات المجتمعية التي تنظمها البلدية سيقام أسبوعياً في البلدة القديمة من الخليل، بهدف تنشيط الحياة فيها وتعزيز حضور المجتمع والمؤسسات في قلب المدينة، ثمناً لجميع الشركاء والمؤسسات والجهات الطبية والكوادر العاملة في الحملة، وجهود طواقم البلدية التي أسهمت في تنظيمها وإنجاحها.

من جانبه، ثمن نائب محافظ الخليل تيسير الفاخوري المبادرة، مؤكداً أهميتها من الناحية الصحية في خدمة أبناء المحافظة وتعزيز الوعي بأهمية الفحص المبكر والوقاية.

وأكد المشرف على الحملة، عضو المجلس البلدي خالد التنشئة أهمية تكامل الجهود بين البلدية والمؤسسات الطبية والتعليمية والصحية لإنجاح "حياة.. نبض أكتوبر"، مثمناً دور طواقم

الخليل- وفا- أطلقت بلدية الخليل، أمس الخميس، حملة "حياة.. نبض أكتوبر" الطبية المجانية، في مدرسة الحسين بن علي الثانوية وسط المدينة.

وتأتي حملة "حياة.. نبض أكتوبر" ترجمةً لنهج بلدية الخليل في تعزيز الشراكة مع المؤسسات الطبية والأكاديمية والمجتمعية، وتحويل النوعية الصحية والوقاية والكشف المبكر إلى ممارسة مجتمعية متاحة لأبناء المدينة، مع توسيع نطاق الخدمات المجانية لنصل إلى أكبر شريحة ممكنة، بمشاركة أكثر من 300 طبيب من 25 تخصص مختلف، حيث تتواصل فعاليات الحملة اليوم وغداً الجمعة، على أن تستأنف يومي الرابع والخامس من أكتوبر، من خلال تنفيذ فحوصات الكشف المبكر عن سرطان الثدي في مواقع مختلفة من المدينة، بما يوسع نطاق الاستفادة من الحملة ويتيح الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.

وقال رئيس بلدية الخليل يوسف الجعبري، إن دور البلدية لا يقتصر على تقديم خدمات المياه والكهرباء والنظافة، وإنما يمتد ليشمل احتضان وتنظيم الفعاليات المجتمعية التي تخدم مختلف

الحملة الوطنية لقطف الزيتون تعتمد نهجا لا مركزيا لإدارة الموسم وتدعو لحماية المزارعين وتمكينهم من جني ثمارهم

رسمية إلى أقرب مركز شرطة فلسطيني.

وأكدت ضرورة نقل الثمار من الحقول أولاً بأول إلى مكان آمن، وعدم تجمع كميات كبيرة منها في الأراضي الزراعية تفادياً لتعرضها للسرقة من قبل المستعمرين أو الاستيلاء من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأوضحت أن اللجان المحلية تقوم خلال موسم القطف برفع تحديثات دورية إلى اللجنة المختصة في المحافظة ومديرية الزراعة حول سير أعمال القطف، والمناطق التي تم الوصول إليها، والمناطق التي تعذر الوصول إليها، والحوادث والاحتياجات الطارئة، لتمكين اللجنة العليا من اتخاذ الإجراءات اللازمة بصورة سريعة. كما أكدت اللجنة العليا أهمية الاستعانة بالآلات الزراعية الحديثة (القطافات الكهربائية)، لما لها من دور مهم في تسريع وتيرة جني ثمار الزيتون، خاصة في مناطق التماس. وشددت على أهمية تقديم يد العون والمساعدة بكل جدية من المتطوعين والمتضامنين للمزارعين، مع ضرورة تجنب إضافة أي أعباء أو تكاليف على المزارع.

وأكدت اللجنة العليا للحملة الوطنية لقطف الزيتون أنه يُمنع منعاً باتاً إشعال الحرائق في حقول الزيتون أثناء القطف، وذلك لتجنب التسبب بالحرائق وتقليل الضغط على طواقم الدفاع المدني في هذه الظروف الاستثنائية.

الوصول إليها بصورة اعتيادية، ومناطق تماس، ومناطق خلف جدار الفصل العنصري، ومناطق تتطلب تنسيقاً مسبقاً، وإبلاغ أصحاب الأراضي مسبقاً بالترتيبات الخاصة بكل منطقة.

وأشارت اللجنة إلى أنه في حال إغلاق الطريق أو البوابة، أو تأخر فتحها، أو منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، أو إلغاء التنسيق، يُطلب من المزارعين عدم سلوك طرق بديلة غير آمنة، والتواصل فوراً مع منسق اللجنة المحلية، الذي يتولى توثيق الحالة ورفعها إلى الجهات المختصة ومتابعتها وفق الإجراءات المعتمدة.

وأكدت أن اللجنة المحلية تحدد، للمناطق ذات الخطورة المرتفعة، نقاط تجمع وانطلاق وعودة معلومة للمزارعين والمتطوعين، ومسارات بديلة عند الضرورة، وألية واضحة للتعامل مع الإصابات والحالات الطبية الطارئة، بالتنسيق مع الهلال الأحمر والدفاع المدني والجهات المختصة.

ودعت إلى تشكيل فرق تطوعية من طلبة الجامعات والشباب للمشاركة في القطف، كما دعت إلى التواصل مع الهلال الأحمر والدفاع المدني لاستثمار المتطوعين لديهم للتواجد ومشاركة المزارعين وفق البرنامج المعتمد. وشددت على رفع مستوى استعداد الهيئات واللجان المحلية للتعامل مع كافة الحالات الطارئة، مؤكدة أهمية توثيق أي اعتداءات بالصور والفيديوهات بطريقة آمنة لا تعرض حياتهم للخطر، وتقديم شكوى

وعدم توجه بصورة فردية أو خارج المواعيد المعلنة بما قد يعرضهم للخطر أو يربك إجراءات التنسيق.

وشددت اللجنة على ضرورة تفعيل دور الإعلام المحلي وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئات المحلية لتوعية المواطنين بألية عمل اللجنة، ونشر جداول ومواعيد القطف المعتمدة، للتواصل في حال حدوث طارئ. وحثت على تعميم أرقام رئيس وأعضاء اللجنة المحلية وأرقام الطوارئ للمؤسسات الرسمية على المزارعين للإبلاغ الفوري عن أي حدث طارئ، والتنسيق المباشر مع طواقم الهلال الأحمر والدفاع المدني لضمان جاهزيتهم للتدخل.

وشددت على أهمية التنسيق بين الهيئات المحلية المتجاورة التي تشارك أراضيها في مناطق التماس، لإعداد برنامج عمل وقطاف مشترك بين البلديات في هذه المناطق. وأكدت أن اللجنة المحلية تتولى مهام التواصل والتنسيق مع هيئة الشؤون المدنية والأرباط العسكري فيما يخص المناطق التي تتطلب تنسيقاً مسبقاً، وكذلك التدخل والإبلاغ الفوري في حال حدوث أي اعتداء أو احتكاك من قبل قوات الاحتلال والمستعمرين.

وأضافت أن اللجنة المحلية والهيئة المحلية، بالتنسيق مع مديرية الزراعة والجهات المختصة، توليان حصر وتصنيف الأراضي إلى مناطق يمكن

رام الله- وفا- أعلنت اللجنة العليا للحملة الوطنية لقطف الزيتون 2026 اعتماد نهج لامركزي في إدارة الموسم الحالي، استكمالاً لسلسلة الترتيبات التي تم التشاور بخصوصها مع كل الشركاء، وتحقيقاً لأهداف الحملة الوطنية لقطف الزيتون بتوفير الحماية للمزارعين وممتلكاتهم وتمكينهم من جني ثمارهم.

ودعت اللجنة، في بيان أمس الخميس، رؤساء الهيئات المحلية والمزارعين إلى تشكيل لجنة محلية على مستوى البلدة تعمل على إدارة موسم قطف الزيتون الحالي، بما يضمن سلامة المزارعين وتمكينهم من قطف ثمارهم.

وأكدت أهمية وضع خطة عمل من اللجنة المشكلة من الهيئات المحلية وفعاليات البلدة المختلفة، تتضمن برنامجاً لمناطق التماس والتي تشهد اعتداءات متكررة من الاحتلال والمستعمرين، لضمان وجود أكبر عدد من أصحاب الأراضي في المناطق في نفس الوقت، داعية المزارعين إلى ضرورة التنسيق المسبق مع الهيئة المحلية حول برنامج عملهم في هذه المناطق لإدراجها ضمن الخطة الموحدة.

وأوضحت أن اللجنة المحلية تقوم بإبلاغ المزارعين بموعود ومكان التجمع والانطلاق والعودة وأي ترتيبات خاصة بالوصول إلى الأراضي التي تتطلب تنسيقاً، داعية المزارعين في هذه المناطق إلى الالتزام بالبرنامج المعتمد